دور الدساتير في ترسيخ التعايش السلمي وتعزيز الوحدة الوطنية

https://doi.org/10.17656/jlps.10351

ا.م.د. قتادة صالح الصالح
lawp1e218@utq.edu.iq
جامعة ذي قار / كلية القانون

الخلاصة

تقوم الدساتير بدور مهم في تعزيز التعايش السلمي في المجتمعات المعاصرة، اذ تقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد والمجموعات المختلفة داخل الدولة. تعمل الدساتير على ترسيخ قيم التسامح والاحترام المتبادل بين الأفراد، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك. فهي تحدد حقوق الأفراد وتضمن حمايتها، مما يعزز من فرص التعايش السلمي بين مختلف الفئات الاجتماعية والدينية. فهي بمثابة الإطار القانوني الذي يحمي حقوق الأقليات ويضمن عدم التمييز. فهي تضع قواعد واضحة تحظر جميع أشكال التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، مما يساهم في خلق بيئة آمنة للجميع . كما تسهم الدساتير في تعزيز المشاركة السياسية من خلال ضمان حقوق التصويت والترشح، مما يتيح لجميع الفئات التعبير عن آرائها والمشاركة في صنع القرار. هذه المشاركة تعزز من الشعور بالانتماء وتقلل من التوترات بين المكونات المختلفة. كما تعمل الدساتير على إنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية، مثل البرلمان والقضاء المستقل، مما يسهم في تحقيق العدالة والمساواة. هذه المؤسسات تلعب دورًا حيويًا في فض النزاعات وتعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة.

الكلمات الدالة: الدستور ,التعايش السلمي , الوحدة الوطنية , المواطنة . القضاء الدستوري

The Role of Constitutions in Establishing Peaceful Coexistence and Promoting National Unity

Assistant Professor Dr. Qatada Saleh Al-Saleh
University of Dhi Qar / College of Law

Abstract

Constitutions play an important role in promoting peaceful coexistence in contemporary societies, as they regulate relations between individuals and different groups within the state. Constitutions work to establish the values of tolerance and mutual respect among individuals, which contributes to building a cohesive society. It defines the rights of individuals and ensures their protection, which enhances the opportunities for peaceful coexistence between different social and religious groups Keywords: Constitution, peaceful coexistence, national unity, citizenship constitutional judiciary

ڕۆڵی دەستوورەکان لە دامەزراندنی پێکەوە ژیانی ئاشتیانە و بەرەوپێشبردنی یەکێتی نەتەوەیی

پرۆفیسۆری یاریدەدەر دکتۆر قەتادە صالح الصالح
زانکۆی ذی قر / کۆلێژی یاسا

پوختە
دەستوورەکان ڕۆڵێکی گرنگ دەگێڕن لە بەرەوپێشبردنی پێکەوەژیانی ئاشتیانە لە کۆمەڵگا هاوچەرخەکاندا، ڕێکخستنی پەیوەندییەکانی نێوان تاکەکان و گروپە جیاوازەکانی ناو دەوڵەت. دەستوورەکان بەهاکانی لێبوردەیی و ڕێزگرتنی یەکتر لە نێوان تاکەکاندا دادەمەزرێنن، کە بەشدارن لە بنیاتنانی کۆمەڵگایەکی یەکگرتوو. ئەوان پێناسە و دەستەبەرکردنی پاراستنی مافەکانی تاک دەکەن، دەرفەتەکانی پێکەوە ژیانی ئاشتیانە لە نێوان گروپە کۆمەڵایەتی و ئایینییە جیاوازەکاندا بەرز دەکەنەوە. وەک چوارچێوەی یاسایی کە مافی کەمینەکان دەپارێزێت و جیاکاری نەکردن مسۆگەر دەکات. ئەوان یاسای ڕوون دادەنێن کە هەموو جۆرە جیاکارییەک لەسەر بنەمای ئایین، ڕەگەز، یان ڕەگەز قەدەغە دەکەن، ئەمەش بەشدارە لە دروستکردنی ژینگەیەکی سەلامەت بۆ هەمووان. هەروەها دەستوورەکان بەشدارن لە بەرەوپێشبردنی بەشداری سیاسی لەڕێگەی گەرەنتیکردنی مافی دەنگدان و کاندیدبوون، کە هەموو گروپەکان دەتوانن بۆچوونەکانیان دەربڕن و بەشداری بڕیاردان بکەن. ئەم بەشداریکردنە هەستکردن بە سەربەخۆیی بەرز دەکاتەوە و گرژییەکانی نێوان پێکهاتە جیاوازەکان کەمدەکاتەوە. هەروەها دەستوورەکان دامەزراوەی دیموکراسی بەهێز دادەمەزرێنن، وەک پەرلەمان و دەسەڵاتی دادوەری سەربەخۆ، کە بەشدارن لە گەیشتن بە دادپەروەری و یەکسانی. ئەم دامەزراوانە ڕۆڵێکی گرنگ دەگێڕن لە چارەسەرکردنی ناکۆکییەکان و بەرەوپێشبردنی گفتوگۆ لە نێوان لایەنە جیاوازەکاندا.

وشەی سەرەکی: دەستوور، پێکەوە ژیانی ئاشتیانە، یەکێتی نەتەوەیی، هاوڵاتیبوون، دەسەڵاتی دادوەری دەستووری

المقدمة

اولا : موضوع البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع. التعايش السلمي هو أساس الاستقرار السياسي في البلاد ، بدون التعايش السلمي لا يمكن الحديث عن الاستقرار السياسي

ثانيا : اهمية البحث

يعد موضوع التعايش السلمي بين المجتمعات من المواضيع المهمة في هذا العصر وخاصة في زيادة النزاعات باسم الدين أو الجنس أو العرق أو اللغة وما شابه ذلك، اذ تعد الكتابة في مجال التعايش السلمي وبناء السلام والتسامح من الحقول المعرفية الجديدة في العراق ,اذ يعد التعايش

السلمي من الحاجات الاساسية والضرورية لتواجد الافراد في المجتمعات، ويستلزم تحقيق

التعايش السلمي في المجتمع الواحد المتعدد القوميات والمذاهب والطوائف والاديان، الى الانفتاح لقيم وعادات المجتمع المنفتح على التنوع والتعدد، كما يستلزم الامر ضرورة الايمان بالمساواة بين جميع القوميات والطوائف والمذاهب، ولابد من اتخاذ قرار التعايش السلمي بين المكونات المختلفة، ومن دون أن يفرض مكون نفسه على المكونات الاخرى، فأي مكون يحاول اخضاع المكونات الاخرى له فقد خالف قواعد التعايش السلمي.

ثالثا: اشكالية البحث

أما بالنسبة لمشكلة البحث فلا شك أن البحث يواجه مشكلة الاختلاف والتنوع في الرؤى في العراق، وهو سياق تاريخي، لكنه تفاعل بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣، بل واكثر بعد السيطرة عليه. و"داعش" ؛ وظهورها كأزمات وعوائق أمام الاستقرار السياسي وحالة التعايش السلمي.

رابعا : منهجية البحث

اعتمدنا في كتابة البحث على المنهج لوصفي والتحليلي لبيان اهمية الدساتير في تعزيز التعايش السلمي .

خامسا : خطة البحث

تم تقسيم البحث على مبحثين , المبحث الاول بعنوان مفهوم التعايش السلمي والوحدة الوطنية .اما المبحث الثاني المبادي والوسائل الدستورية الداعمة للتعايش السلمي والوحدة الوطنية

المبحث الاول

مفهوم التعايش السلمي والوحدة الوطنية

التعايش السلمي هو من سنن الله تعالى في حياة البشر , والتنوع ارادة الهية : " لو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولايزالون مختلفين " (هود /١١٨) . والتعايش السلمي اصبح ضرورة انسانية لديمومة العلاقات بين الافراد . خصوصا في المجتمعات التي تتنوع فيها الانتماءات . ولغرض الوقوف على معنى التعايش السلمي والوحدة الوطنية . نقسم هذا المطلب على الفرعين الاتيين :

المطلب الاول

تعريف التعايش السلمي والوحدة الوطنية

نبين في هذا المطلب مصطلح التعايش السلمي , ومصطلح الوحدة الوطنية وذلك في الفرعين الآتيين :

الفرع الاول

تعريف التعايش السلمي

كلمة تعايش لها علاقة بالآخرين والاعتراف بأنهم موجودون ، والتعايش يعني التعلم للعيش المشرك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة ايجابية مع الآخر . ويعرف التعايش السلمي على أنه : إتفاق بين طرفين أو عدة أطراف لتنظيم وسائل العيش فيما بينهم ، وفق قاعدة يتم

تحديدها وتمهيد السبل المؤدية إليها لتحقيقها. وقد حمل هذا المصطلح عدة معان منها السياسي الايديولوجي الذي يعني الحد من النزاع وترويض الخلاف العقائدي بين قوتين أو العمل على احتواء ذلك النزاع بما يفتح قنوات الاتصال بن الطرفين[١] . ومنها

[١] – د. عبد العزيز علي الجمالي , التعايش السلمي , اكاديمية الشرطة ,صنعاء ,مجلة الجامعة الوطنية , العدد١٥, ٢٠٢٠, ص٨٠

اقتصادي يرمز إلى علاقات التعاون بن الحكومات . والشعوب فيما له صلة بالوسائل القانونية والاقتصادية . ومنها الديني بمعنى ممارسة كل الجماعات أو الديانات المختلفة لكافة شعائرها وطقوسها الدينية بحرية . وهنالك التعايش القومي واللغوي الذي ينبذ العصبية ويؤكد الآخر، بذلك فان التعايش لا يعني الذوبان وفقد الهوية والشخصية ، ولكنه يعني ويؤكد على قبول واحترام الآخرين [٢]. وقد يتجه هذا التعايش نحو الانصهار أو الاندماج بحيث يزول بعضها أو يذوب في الأخر ، أو هي تحافظ على التفرقة العنصرية بحيث تقيم من عاداتها وقواعدها ونظمها حواجز فاصلة بن بعضها البعض. وفي الغالب يرتبط تحقيق التعايش السلمي بمفهوم التسامح ، والتسامح هو إتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعرف بها عالميا فهو مسؤولية تنطوي علي نبذ الاستبداد، والتسامح أيضاً هو بلسم العلاقات الانسانية مع الآخرين، وروح الاتصال الصحيح وبدونه تصبح الحياة بلا طعم وتفقد قيمتها ولا يصبح للاتصال معنى ولا روح وهو أساس مهم جدًا في الاتصالات والعلاقات البشرية [٣]. إن التسامح يعني الإحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا وللصفات الإنسانية لدينا، وهو الفضيلة التي تسهم في احلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، ولا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شئ ، وفي التسامح تتحقق الحقوق الاجتماعية والدينية. لذلك فالتعايش السلمي يبدا من احترام الانسان لنفسه وتقيمه لها ومدى دافعيته في التعايش مع الاخر , فالمطلوب هو انطلاق الانسان من ذاته والخروج بتوازن بين العقل والمعرفة والعاطفة في تعامله مع الاخرين يتأثر بهم ويؤثر فيهم قال تعالى : " ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير " هنا اكد القران الكريم على التعايش السلمي بمعنى (لتعارفوا) والتعارف يمهد للتفاهم بين الجماعات , وهو معرفة وادراك خصوصيات القوميات الاخرى والتعامل معها وفق التقوى . ان هذه الآية هي اساس التعايش السلمي المشترك بين الاديان والمعتقدات فقد جعلهم سبحانه مسؤولين عن سلوكهم وتصرفاتهم في الارض , وان هذه الآية تشير الى صنع الحضارات المختلفة لذلك اشار سبحانه على التفاعل الايجابي بين الامم والحضارات وصولا الى الكمال في عمارة الارض . ويشير التعايش السلمي غالباً الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مجموعتين او أكثر تختلف عقائديا او عرقياً او دينياً او فكرياً عن بعضها البعض، مع احترام كل مجموعة للهويات التي تتميز بها عن المجموعات الاخرى، وقدر هذه المجموعات على حل خلافاتها بصورة سلمية وعلى هذا الأساس يستند مفهوم التعايش على وعي الأشخاص او الجماعات بان لها هويات دينية او عرقية او فكرية مختلفة والقرار ان اختلاف الهويات هذا لا ينبغي ان يقود الى نزاعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا أم جماعات

ولم ينتشر مصطلح التعايش لأسباب عديدة، منها أن مبدأ التعايش بين البشر لم يكن مصطنعاً ولا قسرياً، ولم يكن مجرد ظاهرة تطفو على سطح الحياة اليومية في هذه المنطقة أو تلك ثم اختفت. لقد عاش الناس معاً بغض النظر عن كل الاختلافات التي

[١] – سعد محمد حسن واخرون , التعايش السلمي في العراق , دراسة في المرتكزات والتحديات , مركز الدراسات الاستراتيجية ,كربلاء ,ص١٩١.

[٢] – شمال احمد ابراهيم , الاسس الاجتماعية للتعايش السلمي في الدساتير العراقية , ص٧.

[٣] – محمود المسعودي , التعايش السلمي مطلب ديني وانساني ووطني , مجلة الروضة الحسينية , ١٤٤٢هجري , ص١٤.

تميز هذا عن ذاك، ولكن مع تكاثر البشر والصراعات والصراع من أجل البقاء، مصطلحات كان لها دور فعال في إضفاء سمات جديدة على بعض المجتمعات مثل الأقليات والمجتمعات والاندماج والثقافات.[١].

الفرع الثاني

تعريف الوحدة الوطنية

هو مفهوم يشير إلى الشعور بالهوية الوطنية والتماسك والتضامن بين مواطني الدولة. إنه الشعور بالانتماء والولاء والالتزام تجاه وطنه وقيمه وشعبه. وتتميز الوحدة الوطنية بما يلي:

- الهوية المشتركة: الإحساس المشترك بالهوية والتاريخ والثقافة والقيم التي تربط المواطنين ببعضهم البعض.
- الولاء: الولاء للوطن ومؤسساته، بغض النظر عن الاختلاف في الرأي أو الخلفية.
- التماسك: الشعور بالعمل الجماعي والتضامن بين المواطنين، وتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية الجماعية.
- الفخر الوطني: الشعور بالفخر والمودة تجاه الوطن وإنجازاته وتراثه[٢].
- الاحترام المتبادل: احترام التنوع والتسامح وقبول الاختلاف بين المواطنين وتعزيز الوئام الاجتماعي والتعايش السلمي.
- الاندماج الاجتماعي :المتمثل بقدرة الجماعات او الافراد المختلفين على العيش معا في وئام وسلام.

الوحدة الوطنية ضرورية من أجل تحقيق الاستقرار والأمن. إن الدولة الموحدة مجهزة بشكل أفضل لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وضمان الاستقرار والأمن لمواطنيها. كذلك تساهم في النمو الاقتصادي, فالوحدة تعزز الشعور بالتعاون، وتشجع الجهود الجماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار. فضلا عن ذلك تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي. الوحدة الوطنية تعزز الانسجام الاجتماعي، وتقلل من الصراعات والتوترات، وتعزز الشعور بالانتماء للمجتمع.

المطلب الثاني

العلاقة بين التعايش السلمي والوحدة الوطنية

العلاقة بين التعايش السلمي والوحدة الوطنية هي علاقة وطيدة . وفي الواقع فإن التعايش السلمي ركيزة أساسية تدعم الوحدة الوطنية وتعززها. يشير التعايش السلمي إلى قدرة المجموعات أو المجتمعات أو الأفراد المختلفين على العيش معًا في وئام، واحترام اختلافات بعضهم البعض، وحل النزاعات سلميًا. وهو الأساس الذي يبنى عليه التماسك الاجتماعي والتسامح والتفاهم . اما الوحدة الوطنية، كما ناقشنا سابقًا، هي الشعور بالهوية الوطنية والتماسك والتضامن بين مواطني الدولة. إنه الشعور بالانتماء والولاء والالتزام تجاه وطنه وقيمه وشعبه.

إن العلاقة بين التعايش السلمي والوحدة الوطنية هي علاقة ترابط. وبعبارة أخرى، فإن التعايش السلمي ضروري لتعزيز الوحدة الوطنية، والوحدة الوطنية تعزز التعايش السلمي. فالتعايش السلمي والوحدة الوطنية مفهومان مترابطان يلعبان دورًا حيويًا في بناء المجتمعات المستقرة والمزدهرة. ويمكن الاشارة الى اهم المجالات التي توضح هذه العلاقة:

[١] – د. محمد التجاني محمد الشريف , حق المواطنة والتعايش السلمي وفقا للمواثيق الدولية والوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩, مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية علمية دولية محكمة , العدد الاول , ٢٠٢٠ , ص١٨٠.

[٢] – د. اسراء علاء الدين نوري , المواطنة في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥, مجلة الطريق التربوية والعلوم الاجتماعية , العدد٦ , ٢٠١٩, ص٦٣.

- الاحترام المتبادل: التعايش السلمي يعزز الاحترام المتبادل بين المواطنين، وهو جانب أساسي من الوحدة الوطنية. عندما يحترم الأفراد اختلافات بعضهم البعض، فمن المرجح أن يشعروا بالانتماء إلى الأمة.
- التماسك الاجتماعي: التعايش السلمي يعزز التماسك الاجتماعي، وهو أمر بالغ الأهمية للوحدة الوطنية. عندما تعيش المجتمعات معًا في وئام، فمن المرجح أن تعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة، وتعزيز الوحدة الوطنية.
- حل النزاعات: التعايش السلمي يشجع على حل النزاعات سلمياً، وهو أمر ضروري للحفاظ على الوحدة الوطنية. وعندما يتم حل النزاعات سلميا، فإنها لا تتصاعد إلى أعمال عنف، الأمر الذي يمكن أن يهدد الوحدة الوطنية.
- الهوية الوطنية: التعايش السلمي يدعم تطوير هوية وطنية قوية، وهو جانب حاسم من الوحدة الوطنية. عندما يشعر المواطنون بالارتياح تجاه اختلافاتهم، فمن المرجح أن يتماهوا مع الأمة ككل.
- الاستقرار والأمن: التعايش السلمي يعزز الاستقرار والأمن، وهما عنصران أساسيان للوحدة الوطنية. عندما يشعر المواطنون بالأمن والأمان، فمن المرجح أن يشعروا بإحساس الولاء والالتزام تجاه الأمة[١].
- تعزيز السلم الأهلي: التعايش السلمي يساهم في بناء مجتمع متماسك حيث يتمكن الأفراد من التعبير عن اختلافاتهم دون اللجوء إلى العنف أو الصراع. هذا يعزز من الوحدة الوطنية ويقلل من التوترات الاجتماعية[٢].
- احترام التنوع: الوحدة الوطنية لا تعني إلغاء التنوع، بل تعني احترامه. التعايش السلمي يسمح بتقبل الاختلافات الثقافية والدينية، مما يعزز من الشعور بالانتماء إلى الوطن.
- المشاركة الفعالة: من خلال التعايش السلمي، يتمكن الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل فعال، مما يعزز من الوحدة الوطنية. فالمواطنة الفعالة تتطلب من الجميع العمل معًا من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.
- رفض العنف والكراهية: التعايش السلمي يتطلب رفض العنف والكراهية، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك. الوحدة الوطنية تتطلب من الأفراد العمل معًا من أجل تحقيق السلام والاستقرار[٣].

التعايش السلمي يشجع على تقبل الاختلافات الثقافية والدينية، مما يعزز الوحدة الوطنية من خلال قبول جميع فئات المجتمع. فعندما يسود التعايش السلمي، تقل النزاعات والصراعات، مما يؤدي إلى استقرار اجتماعي يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية. وفي المجتمعات تعيش بسلام، يكون هناك مزيد من التعاون بين الأفراد والمجموعات، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعزز الوحدة الوطنية.

إن التعايش السلمي هو أساس الوحدة الوطنية، حيث أن المجتمعات التي تحتضن التنوع وتعمل على تعزيز السلام الداخلي تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات وبناء مستقبل مشترك .

المبحث الثاني

[١] – د. يوسف كوران , التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية ,مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ,السليمانية , ٢٠١٠, ص٢١١.

[٢] – حسان بن نوى , تاثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط , مكتبة الوفاء القانونية , الاسكندرية , ص٧٣.

[٣] – حازم صباح احمد , التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية واثره على الاستقرار السياسي في محافظة نينوى , مجلة العلوم السياسية , العدد ٦٥, ٢٠٢٣, ص١٠٩.

المبادي والوسائل الدستورية الداعمة للتعايش السلمي والوحدة الوطنية

تتضمن الدساتير على مبادئ واليات لتعزيز التعايش السلمي في الدولة .وهي بمثابة ضمانات لمبدا الوحدة الوطنية . وهوما نبحثه في الفرعين الآتيين :

المطلب الاول

المبادئ الدستورية الداعمة للتعايش السلمي

تتبنى الدساتير مبادئ عامة , لها الاثر الكبير في تعزيز ثقافة التعايش السلمي في الدولة . نبين في هذا المطلب اهم هذه المبادئ وذلك في الفروع التالية ك

الفرع الاول

المساواة وعدم التمييز

يقصد بمبدأ المساواة كمبدأ من المبادئ الدستورية الحديثة، إن الأفراد أمام القانون سواء، دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللون او الجنس أو الدين او اللغة او المركز الاجتماعي في إكتساب الحقوق و ممارستها إلا على أساس المصلحة العامة فالمساواة تعني عدم التمييز بين أبناء الدولة الواحدة عند تطبيق القانون عليهم و تتحقق المساواة أمام القانون بأن تكون قواعده عامة مجردة. حيث أن الارتكاز على قاعدة المساواة ما بين الافراد أمام القانون فإن ذلك يعني إلغاء كل الفوارق و التمييز بينهم طالما إن القاعدة القانونية ستطبق واحدة عليهم وسوف ينالون ذات المعاملة القانونية خصوصا إذا كانوا في ظروف متشابهة [١]. فأن القصد من تدوين مبدأ المساواة في الدستور هو لغرض إثبات وجود المبدأ أصلا من حيث تحديد مضمونه وكذلك في تمكين المواطن من المطالبة به على نحو محدد، وأن النص على المساواة في القوانين العادية دون ذكرها في الدستور نفسه يجعل تلك الحقوق في حالة من عدم الثبات نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على تلك القوانين العادية بخلاف ما تفرضه الدساتير من شروط خاصة لتعديلها[٢].،كما وأن لمبدأ المساواة خاصية معينة من حيث ذكره في نصوص الدستور فالنص الدستوري الخاص بمبدأ المساواة يجعل هذا النص مبدا قانونيا لا يحتاج إلى تدخل المشرع العادي، حيث يؤكد الفقه الدستوري على أن هناك(من الحريات والحقوق ما هو مطلق بطبيعته وبالتالي لا يقبل التقييد والتنظيم فلو صدر تشريع يقيدها كان هذا التشريع باطلا لمخالفته نصوص الدستور)[٣]. لذلك حرصت الدساتير على أيراد النصوص التي تؤكد على المساواة كون النص عليه يعد ضمانة أكيدة لهذا المبدأ ففي دستور فرنسا١٩٥٨ تمثلت المساواة في مبدأ عدم التمييز بين المواطنين ومبدأ المساواة يمثل جزءا لا يتجزأ من شعار الجمهورية(الحرية ،الإخاء ،المساواة) فالدستور حظر صراحة وبصورة أكيدة التمييز الذي يظهر على أساس العنصر أو الدين أو الاعتقاد أو الجنس)،ونجد أن الدستور الفرنسي قد سجل كافة تطبيقات مبدأ المساواة في نصوص دستورية مما يؤكد على أهمية النص الدستوري كونه ضمانة أكيدة وفعالة لمبدأ المساواة، كما وتضمنت ديباجة دستور١٩٥٨ النص على أن(يعلن الشعب الفرنسي من جديد أن الناس جميعا . دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة . يملكون حقوقاً مقدسة وثابتة).

[١] – د. وفاء كاظم جبار , المرجعية ودورها في بناء الدولة – التعايش السلمي في المجتمع الاسلامي , مركز الارشاد الاسري في العتبة الحسينية المقدسة , ص٢٢٨.

[٢] – شمال احمد ابراهيم , مصدر سابق , ص١٩.

[٣] – سعد محمد حسن واخرون , مصدر سابق , ص١٩٦

وفي العراق نص القانون الأساسي(دستور ١٩٢٥)في المادة(٦)على أنه(لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة)ونصت المادة(١٨)على أن(العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين...).

الفرع الثاني

حرية العقيدة والتعبير عن الراي

الفكر وحرية العقيدة وحرية الانتماء السياسي فالحرية هي الحق الأولي للبشر ،ان الحق الابتدائي للبشر ان يكون حراً ، أن يكون حراً في آرائه و ، حراً في أعماله و حراً في الدولة التي يعيش فيها .حرية العقيدة والديانة: ويقصد بها حرية الشخص أن يعتنق الدين أو المبدأ الذي يريده، وحريته في أن يمارس شعائر ذلك الدين، وذلك كله في حدود النظام العام وحسن الآداب [١]، وقد ضمنت المادة ٤٢ من الدستور العراق هذه الحرية، إذ نصت على أن: ((لكل فرد حرية الفكر و الضمير و العقيدة))ونصت الفقرة أولا من المادة ٤٣ على إن لكل ((أتباع كل دين او مذهب أحرار في : ١-ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية٢-إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية وينظم ذلك بقانون . اما الفقرة ثانيا من نفس المادة فقد نصت على((تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها)).

الفرع الثالث

ترسيخ الهوية الوطنية

تعد الهوية الوطنية , ركن اساس لتحقيق التعايش السلمي، فهي الشعور والاعتزاز بالولاء والانتماء للوطن الذي تعيش فيه ويشعر الفرد بأنه جزء من المجتمع، وان هناك حقوقا له وواجبات عليه. فحقوق لمواطنة تجسد العلاقة بين الفرد بالدولة، وان ادامة المواطنة اتجاه الدولة تتجسد من خلال ادامة التعايش السلمي بين المكونات المجتمعية ويمكن تجسيد المواطنة في العراق من خلال تعزيز صلة الانتماء بين الافراد والدولة، وتحويل هذه الصلة من رابطة شكلية الى صلة فاعلة ، عبر زرع قيم الحرص والمسؤولية والالتزام حيال المجتمع والدولة. اذ تبدأ هذه العملية من الأسرة التي هي نواة المجتمع مرورا بالمدرسة والادوات الاخرى، التي تتبنى عملية التنشئة للأفراد على الوعي الجمعي للوطن[٢]. ونص الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ " على ان الفرد يعد مواطنا عراقيا ان كانت ولادته من أب أو أم عراقية. وتعتبر الجنسية العراقية حقا لكل عراقي، وهي أساس مواطنته (المادة ١٨)، دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥ ان تعزيز قيم المواطنة يوفر فرصا مهمة للتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، للعيش بسلام والشعور بالانتماء للأرض التي يعيشون فيها.

المطلب الثاني

الاليات الدستورية لتعزيز التعايش السلمي والوحدة الوطنية

نتكلم في هذا المطلب عن الاليات الدستورية التي تدعم تعزيز التعايش السلمي وذلك في الفروع التالية :

الفرع الاول

[١] – د. علي يوسف الشكري , النظام الدستوري في الشريعة الاسلامية , منشوات الحلبي الحقوقية ,ص٢٢٨.

[٢] – د. حميد حنون خالد , حقوق الانسان , مكتبة السنهوري , بيروت, ٢٠١٥, ص١٨٠

القضاء الدستوري

القضاء الدستوري، سواء كان ممثلا بالمحاكم أو المجالس الدستورية حسب تسميات الدولمن أهم مفاصل الجهاز القضائي، نظراً إلى أهمية الاختصاصات المنوطة به، وفي مقدمتها الرقابة القضائية على دستورية القوانين والأنظمة ، ما يجعله الحارس الأمين على مبدأ سمو الدستور الذي يعد بمثابة أهم المبادئ في القانون الدستوري، بحيث لا يجوز أن يخالف أي تشريع أدنى لتشريع أعلى سواء كانت التشريع صادرا عن السلطة التشريعية ، أو السلطة التنفيذية ، إذ لا ينبغي ذلك وفق مبدأ التدرج التشريعي، فإذا خالف التشريع الأدنى التشريع الأعلى، يقضى بعدم دستوريته أو يمتنع عن تطبيقه . وبهذا يستوجب على القضاء الدستوري ان يكون على مسافة واحدة من سلطات الدول الثلاث بما فيها السلطة القضائية بحيث يكون قضاء مستقل عن الجميع وتتبع قوة القضاء الدستوري من حياديته الكاملة عن جميع سلطات الدولة [١] . وبحيث تكون كلمة القضاء الدستوري هي الكلمة الفصل في جميع النزاعات الدستورية بفضل حياديته وفهمه الواسع والمقنع للدستور والذي بموجبه يحرس القضاء الدستوري الدستور من أي اخلال .على ذلك فإنه وإن كان لا خلاف على ان عمل القاضي الدستوري هو عمل قانوني ، يطبق فيه القاضي نصوص قانونية يحسم بها النزاع دون أي تأثر بالاعتبارات السياسية ، حيث ينحصر عمله في الواقع ، بالنظر في ما إذا كان العمل القانوني قد جرى ضمن الاختصاصات الدستورية ، وهل إن هذا العمل قد روعي فيه التزام واحترام القواعد المنصوص عليها في الدستور ، أو ان هناك تناقضا بين المشروع وأحكام الدستور وقواعده[٢] ، الا ان ذلك لا ينفي الأثر السياسي لعمل القاضي الدستوري ، فعمله اذن عمل قانوني ذو آثار أو نتائج سياسية ، فهو قضاء يقوم على الموازنة بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية [٣٢] .

فعمل القاضي الدستوري ليس كعمل أي قاضي آخر ، فالقاضي الدستوري يفصل في دستورية القوانين ، وهو أمر يتصل اتصالا وثيقا بعمل السلطة التشريعية ، ومدى قدرتها على ممارسة اختصاصها التشريعي بكفاءة في ظل احترام نصوص الدستور ، وهو عمل يوجب على المحكمة أن تمد بصرها الى الاعتبارات السياسية التي تتصل بالموضوع الذي تفصل فيه ، وهي اعتبارات لاشك أنها جديرة بالاهتمام ، فعمل القاضي الدستوري يقوم على الموازنة بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية[٤] .

كما ان اختصاص القضاء الدستوري في رقابة دستورية القوانين وتحقيق المطابقة الدستورية ، يعد محورا مركزيا في تحديد الأبعاد المختلفة للإصلاح القانوني والسياسي معا ، وعلى وجه الخصوص عندما يقوم القاضي الدستوري بتفسير الدستور فإنه يفسره تفسيرا يستجيب للمصالح العامة المستمرة ويمنع السياسيين من تحقيق مصالحهم الانية ، كما انه لا يمكن لنا فهم الدور الحقيقي الذي يقوم بها القضاء الدستوري بدون ملاحظة العملية السياسية التي انتجت الدستور ، والعملية السياسية التي ينظمها الدستور [٥٣] .

[١] – د. حسن مصطفى البحري , القضاء الدستوري , جامعة دمشق, ٢٠٢١, ص٨٣.

[٢] – موريس دوفرجيه , المؤسسات السياسية والقانون الدستوري , ترجمة د.جورج سعد , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت ,١٩٩٢, ص١٥٧.

[٣] – .د.حسن مصطفى البحري , القانون الدستوري , جامعة دمشق , ٢٠٠٩, ص٢٣٦.

[٤] – د. لمعيفي عزيز ,محاضرات في القانون الدستوري , جامعة عبد الرحمن ميره , الجزائر ,٢٠١٧, ص٥٩.

يؤدي القضاء الدستوري دورًا مهما في تعزيز التعايش السلمي من خلال عدة آليات رئيسية:

ا- حماية الحقوق الأساسية: يضمن القضاء الدستوري حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، مما يعزز من شعورهم بالأمان والعدالة. عندما يشعر المواطنون بأن حقوقهم محمية، فإن ذلك يسهم في تقليل التوترات والنزاعات بين مختلف الفئات الاجتماعية.

ب- تسوية النزاعات: يعمل القضاء الدستوري كجهة مستقلة للفصل في النزاعات القانونية والدستورية. من خلال توفير آلية قانونية لحل النزاعات، يمكن للقضاء أن يساهم في تجنب التصعيد والصراعات التي قد تنشأ عن الخلافات السياسية أو الاجتماعية.

ج- تعزيز سيادة القانون: من خلال تطبيق الدستور والقوانين بشكل عادل، يعزز القضاء الدستوري من مبدأ سيادة القانون. هذا الأمر يساهم في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، حيث يشعر الأفراد بأن هناك نظامًا قانونيًا يحكم الجميع دون تمييز.

د- تعزيز المشاركة السياسية: من خلال حماية الحقوق السياسية، مثل حق التعبير وحق التجمع، يساهم القضاء الدستوري في تعزيز المشاركة السياسية. هذه المشاركة تعزز من الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات، مما يسهم في تعزيز التعايش السلمي.

هـ- الرقابة على دستورية القوانين: يقوم القضاء الدستوري بمراقبة القوانين والقرارات الحكومية للتأكد من توافقها مع الدستور. هذه المراقبة تضمن عدم تجاوز السلطات لحدودها، مما يحمي حقوق الأفراد ويعزز من الاستقرار الاجتماعي.

باختصار ، فإن القضاء الدستوري يعد ركيزة أساسية في بناء مجتمع يسوده التعايش السلمي، من خلال ضمان العدالة وحماية الحقوق وتعزيز الحوار بين مختلف الفئات

الفرع الثاني

فصل السلطات

يعود الفضل في هذا المبدأ الى افكار المفكر الفرنسي الشهير مونتسكيو حيث عرض افكاره عن توزيع السلطات في كتابة (روح القوانين) الذي وضعه عام ١٧٤٨ [١]، لقد عدّ فصل السلطات أداة لتحقيق الحرية السياسية للمواطنين حيث ان الحرية في نظره تعني سلامة وأمن المواطنين التي لا يمكن ان توجد إلا في الحكومات المعتدلة، وقد ذهب اليه مونتسكيو الى ان هذا الفصل هو الفصل المطلق بين السلطات الثلاث وتم تدوين ذلك في دساتير هذه الدول باعتباره الضمانة الاساسية للحرية. كما اعتبر المبدأ الكفيل لتحقيق الحرية والعدالة، وان جمع السلطات الثلاث في هيئة واحدة يؤدي الى الاستبداد وعدم الحرية [٢]. وحدد مونتسكيو في كتابه(روح القوانين)الوظائف الاساسية التي تمارسها الدولة، فهناك وظيفة سن القوانين، وتطبيق القوانين، والفصل في النزاعات على ضوء القانون وقسم وظائف الدولة على النحو التالي:

---

١ د. محمد رفعت عبدالوهاب، الانظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص ١٨٢.

٢ – د. محمد جمال مطلق، النظم السياسية والقانون الدستوري مع شرح تحليلي للنظام الدستوري الاردني (الحقوق والحريات العامة وتنظيم السلطات الثلاث) الدار العلمية الدولية، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٤٥.

السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية [١]. و يعد مبدأ الفصل بين السلطات من اهم المباديء الدستورية لضمان حقوق الانسان و حرياته الاساسية في الوقت الحاضر و اصبح هذا المبدأ مبدأً اساسياً تعتمد عليه اغلب الحكومات الديمقراطية[٢]. ان مبدأ الفصل بين السلطات له معنيان معنى سياسي و معنى قانوني، المعنى السياسي هو عدم تركيز او جمع السلطات في هيئة واحدة و لهذا يعد مبدأ الفصل بين السلطات احد فنون ادارة شوؤن الدولة الداخلية اما المعنى القانوني فيشير الى رابطة قانونية تحكم العلاقة بين السلطات والهيئات الثلاث التي تتوزع عليها اختصاصات السلطة الحاكمة و تضبط انشطتها من خلال دستور معين للنظام السياسي الذي يعبر عن نفسه بصيغة نظام برلماني او رئاسي او نظام حكومة الجمعية[٣].

وجوهر مبدأ الفصل بين السلطات ، هو الفصل بين وظائف الدولة فصلاً عضوياً أو شكلياً ، بمعنى تخصيص عضو مستقل لكل وظيفة من وظائف الدولة. فيكون هناك جهاز خاص للتشريع ، وجهاز خاص للتنفيذ ، وجهاز ثالث للقضاء . ومتى تحقق ذلك ، أصبح لكل عضو اختصاص محدد لا يمكنه الخروج عليه دون الاعتداء على اختصاص الأعضاء الآخرين[٤].

فأساس مبدأ الفصل بين السلطات يقوم على ركيزتين أساسيتين[٥] :

١- عدم تركيز وظائف الدولة في يد هيئة واحدة.

٢- تقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف أساسية هي : الوظيفة التشريعية ، والوظيفة التنفيذية ، والوظيفة القضائية[٦].

فالوظيفة التشريعية تقوم بمهمة وضع القواعد القانونية التي تنظم كل نشاط من النشاطات التي تتم داخل الدولة، وتحدد السلوك العام للافراد في الدولة والمجتمع . اما الوظيفة التنفيذية فمهمتها تنفيذ القواعد القانونية التي تصنعها السلطة التشريعية لكي تضمن سير أجهزة الدولة في إطار هذه القواعد ، في حين تضمن الوظيفة القضائية ، معاقبة الخارجين عن القانون ، او الفصل في المنازعات والخصومات الناشئة بين الأفراد ، بناء على تلك القواعد[٧].

مبدأ فصل السلطات هو أحد المبادئ الأساسية في تنظيم الدولة الحديثة، وله دور كبير في تعزيز التعايش السلمي بين أفراد المجتمع. هذا التوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) يضمن أن كل سلطة تعمل كرقابة على الأخرى، مما يحمي حقوق الأفراد ويعزز العدالة . كذلك يؤدي الى تعزيز حقوق الإنسان ,بواسطة توفير إطار قانوني يحمي حقوق

---

[١] د.خالد الزعبي، مبادىء القانون الدستوري والنظم السياسية، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان- الاردن، الطبعة الاولى، ١٩٩٦، ص١٣٥ومابعدها.

[٢] جريدة الصباح، ضمانات حقوق الانسان. الموقع الالكتروني :

[٣] د. محمد نصر مهنا، تطورالنظريات والمذاهب السياسية، دارالفجرللنشروالتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، ص١٣٦.

[٤] د. ثروت بدوي . النظم السياسية . مصدر سابق . ص١٧٥.

[٥] د. سليمان الطماوي . السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي . دار الفكر العربي ، مصر ، ط٣ ، ١٩٧٤ ، ص٤٤٨.

[٦] د. عبدالحميد متولي . القانون الدستوري والأنظمة السياسية . منشأة المعارف . الاسكندرية . ١٩٩٣ . ص١٧٨.

[٧] د. منذر الشاوي . القانون الدستوري (نظرية الدولة) مركز البحوث القانونية . بغداد . ١٩٨١. ص١٩٠ .١٩١.

الأفراد، يسهم مبدأ فصل السلطات في تعزيز التعايش السلمي. فاستقلال القضاء، على سبيل المثال، يضمن أن يتم تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف، مما يعزز الثقة بين المواطنين والدولة. وكذلك يؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية. يعمل القضاء كجهة مستقلة تسعى إلى إحقاق الحق، مما يساهم في بناء أسس العدالة الاجتماعية. عندما يشعر الأفراد بأن حقوقهم محمية وأن هناك جهة يمكنهم اللجوء إليها في حال تعرضهم للظلم، فإن ذلك يعزز من استقرار المجتمع ويقلل من النزاعات. ويضمن توفير بيئة سياسية مستقرة: من خلال تنظيم العلاقة بين السلطات وتحديد صلاحيات كل منها، يساهم مبدأ فصل السلطات في خلق بيئة سياسية مستقرة. هذه الاستقرار يساعد على تعزيز التعايش السلمي، حيث يقلل من فرص الصراعات السياسية والاجتماعية. يحقق المبدا تعزيز المشاركة السياسية: يساهم مبدأ فصل السلطات في تعزيز المشاركة السياسية من خلال ضمان أن تكون هناك قنوات متعددة للتعبير عن الآراء والمصالح. هذا التنوع في الآراء والمصالح يعزز من الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع، مما يسهم في تعزيز التعايش السلمي . بشكل عام، فإن مبدأ فصل السلطات لا يقتصر فقط على تنظيم السلطة، بل يمتد ليشمل تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك يسوده التعايش السلمي.

الفرع الثالث

النظام الانتخابي

ان مصطلح النظام الانتخابي يشير الى مدلولين هما : النظام والانتخاب , ويقصد بالنظام :

"ترتيب مجموعة من العناصر المادية و غير المادية عمى نحو يراعي لتحقيق هدف معين ، و اما الانتخاب فهو نمط و اسلوب لتداول السلطة يعد الانتخاب من اهم مظاهر الديمقراطية ، فلا وجود لديمقراطية من دون وجود انتخابات . و لكن العكس غير صحيح ، فقد توجد انتخابات دون وجود الديمقراطية كما هو الحال في الانظمة القمعية و الشمولية التي تقوم بتنظيم انتخابات صورية للحصول على الشرعية من خلال الايحاء الى الراي العام الداخلي و الدولي بانها تستند على الارادة الشعبية . و مفهوم الانتخاب من المفاهيم التي ثار حولها جدلا واسعا في اوساط الفقه الدستوري . القانون الدستوري في بيان الطبيعة القانونية للانتخاب كما سنرى لاحقا . وتختلف طرق ممارسة الانتخاب ، إذ يمكن ان يكون الانتخاب مباشرا للمرشح من الناخب ، او ان يقوم الناخب في اختيار مندوبين او وكلاء وهؤلاء يقوم بانتخاب المرشحين لعضوية البرلمان . و كما ان قيام الناخب باختيار المرشحين ممكن ان يكوف بصورة منفردة اي انتخاب مرشح واحد، أو بصورة جماعية اي بواسطة قائمة انتخابية تضم عدة مرشحين

يساهم النظام الانتخابي في تمثيل مختلف الفئات والأعراق في المجتمع، مما يعزز من شعور الأفراد بالانتماء والمشاركة. عندما يشعر الناس أن أصواتهم مسموعة وأن لديهم ممثلين يعبرون عن مصالحهم، فإن ذلك يقلل من التوترات والصراعات. مكن القول إن النظام الانتخابي ليس مجرد آلية لاختيار القادة، بل هو أداة حيوية لتعزيز التعايش السلمي وبناء مجتمع متماسك يسوده الاحترام المتبادل.

الخاتمة

اولا : الاستنتاجات

١- تؤسس الدساتير الاطار القانوني للتعايش السلمي بين الافراد والدولة , مما يسهم في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل

٢- تسهم الدساتير في تعزيز المشاركة السياسية للأفراد من مختلف الفئات بما يضمن تحقيق التعايش السلمي

٣- تعزز الدساتير مبدا سيادة القانون , مما يساهم في بناء الثقة بين المواطنين والسلطة .اذ يشعر الافراد بوجود نظام قانوني يحكم الجميع دون تمييز

٤- تعمل الدساتير على تاكيد الهوية الوطنية من خلال تبني مباديء اساسية وقيم مشتركة تؤدي الى تقوية الروابط بين مختلف الفئات في المجتمع.

ثانيا : التوصيات .

١- يجب أن تتضمن الدساتير نصوصًا واضحة تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يسهم في تعزيز الشعور بالأمان والعدالة بين المواطنين.

٢- ينبغي تعزيز استقلالية القضاء الدستوري ليكون قادرًا على حماية الحقوق والحريات، وتفسير الدستور بشكل يضمن العدالة والمساواة بين جميع الأفراد.

٣- إنشاء آليات قانونية فعالة لتسوية النزاعات، مما يساعد على تجنب التصعيد والصراعات. يمكن أن تشمل هذه الآليات الوساطة والتحكيم.

٤- ينبغي أن تضمن الدساتير حقوق التعبير والتجمع، مما يعزز من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ويشجع على الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات.

٥- ي تنفيذ برامج توعية لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم بموجب الدستور، مما يعزز من ثقافة التعايش السلمي ويقلل من الجهل بالقوانين.

٦- أن توجه الدساتير السياسات العامة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، مما يسهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٧- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان تنفيذ الدستور بشكل فعال وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

المصادر :

بعد القران الكريم

اولا : الكتب

١- حسان بن نوى , تاثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط , مكتبة الوفاء القانونية , الاسكندرية

٢- د. حميد حنون خالد , حقوق الانسان , مكتبة السنهوري , بيروت, ٢٠١٥

٣- د. حسن مصطفى البحري , القضاء الدستوري , جامعة دمشق, ٢٠٢١

٤- د.حسن مصطفى البحري , القانون الدستوري , جامعة دمشق , ٢٠٠٩

٥- سعد محمد حسن واخرون , التعايش السلمي في العراق , دراسة في المرتكزات والتحديات , مركز الدراسات الاستراتيجية ,كربلاء المقدسة

٦- د. سليمان الطماوي . السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي . دار الفكر العربي ، مصر ، ط٣ ، ١٩٧٤

٧- شمال احمد ابراهيم , الاسس الاجتماعية للتعايش السلمي في الدساتير العراقية

٨- د.خالد الزعبي، مبادىء القانون الدستوري والنظم السياسية، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان- الاردن، الطبعة الاولى، ١٩٩٦

٩- د. عبدالحميد متولي . القانون الدستوري والأنظمة السياسية . منشأة المعارف . الاسكندرية . ١٩٩٣

١٠- د. علي يوسف الشكري , النظام الدستوري في الشريعة الاسلامية , منشوات الحلبي الحقوقية

١١- د. محمد رفعت عبدالوهاب، الانظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥،

١٢- د. محمد جمال مطلق، النظم السياسية والقانون الدستوري مع شرح تحليلي للنظام الدستوري الاردني (الحقوق والحريات العامة وتنظيم السلطات الثلاث) الدار العلمية الدولية، عمان، ٢٠٠٥

١٣- د. محمد نصر مهنا، تطور النظريات والمذاهب السياسية، دار الفجر للنشروالتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦

١٤- د. منذر الشاوي . القانون الدستوري (نظرية الدولة) مركز البحوث القانونية . بغداد . ١٩٨١.

١٥- موريس دوفرجيه , المؤسسات السياسية والقانون الدستوري , ترجمة د.جورج سعد , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت ,١٩٩٢

١٦- د. لمعيفي عزيز ,محاضرات في القانون الدستوري , جامعة عبد الرحمن ميره , الجزائر ,٢٠١٧

١٧- د. وفاء كاظم جبار , المرجعية ودورها في بناء الدولة – التعايش السلمي في المجتمع الاسلامي , مركز الارشاد الاسري في العتبة الحسينية المقدسة

١٨- د. يوسف كوران , التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية ,مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ,السليمانية , ٢٠١٠

ثانيا : البحوث

١- د. اسراء علاء الدين نوري , المواطنة في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥, مجلة الطريق التربوية والعلوم الاجتماعية , العدد٦ , ٢٠١٩

٢- حازم صباح احمد , التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية واثره على الاستقرار السياسي في محافظة نينوى , مجلة العلوم السياسية , العدد ٦٥, ٢٠٢٣,

٣- د. عبد العزيز علي الجمالي , التعايش السلمي , اكاديمية الشرطة ,صنعاء ,مجلة الجامعة الوطنية , العدد١٥, ٢٠٢٠

٤- د. محمد التجاني محمد الشريف , حق المواطنة والتعايش السلمي وفقا للمواثيق الدولية والوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩, مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية علمية دولية محكمة , العدد الاول , ٢٠٢٠

٥- محمود المسعودي , التعايش السلمي مطلب ديني وانساني ووطني , مجلة الروضة الحسينية , ١٤٤٢هجري